

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Mal
DATE:	16-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	145,000
TITLE :	Government approves new increase in drug prices
PAGE:	01
ARTICLE TYPE:	Drug-Related News
REPORTER:	Ahmed Sabry

على 3 شرائح.. والقرار الرسمي بعد اجتماع «الأربعا»

الحكومة توافق على رفع جديد لأسعار الأدوية

■ مصادر: 200% حدًا أدنى للزيادة في الأصناف الأقل من «جنيه» لتلافى خسائر «القابضة»

نماذج لشرائح الأدوية التي ستشهد زيادة في أسعارها

السعر	الشرريحة الأولى	الشرريحة الثانية	الشرريحة الثالثة
نسبة الزيادة	أقل من 1 جنيه	من 10-1 جنيه	بين 10-20 جنيه
200% حدًا أدنى	200% حدًا أدنى	20% حدًا أدنى	20% حدًا أدنى
الأدوية الناقصة في السوق من تلك الشرائح	ريفو - مسكن البرجيل - علاج الحساسية أوكوسول - قطرات للعين	Diabene أقراص لعلاج السكر Burnex أقراص لرغص المضغ والكبد مقطع قطرات العين Thiopental حقن تستخدم في التخدير	فازكولين قرص الصدر الكاديسون مدر للبول capsule الكاسيوم Furocaine مدر للبول Aldactone 100 مدر للبول في حالات الضغط

إعداد: المال

كتب- أحمد صبري:



أحمد صمد

توصل مجلس الوزراء إلى اتفاق مع غرفة صناعة الأدوية، لحل مشكلة أسعار الأدوية التي تأثرت بارتفاع سعر صرف الدولار، وتسببت في نقص المعروض من مئات الأصناف الضرورية. وحضر الاتفاق أطراف من وزارة الصناعة واتحاد الصناعات، بجانب وزارة الصحة.

وأشار مصدر مطلع بالاتحاد، إلى أن مجلس الوزراء أيد المقترح المعدل الذي قدمته غرفة صناعة الدواء، في وجود ممثلي نقابة الصيادلة والاتحاد، والذي ينص على رفع الأسعار وفق 3 شرائح، تتمثل الأولى في الأدوية الأقل من جنيه واحد، ثم الأقل من 10 جنيهات، والأعلى منها حتى 20 جنيهًا.

وأوضح له المال، أن المقترح المتفق عليه سيشمل الزيادة في الشريحة الأولى بنحو 200% كحد أدنى، بحيث يرتفع سعرها حتى جنيتها.

أما الشريحة الثانية والتي تتراوح بين 10-10 جنيهات فسترتفع أسعار أصنافها بنحو 20% كحد أدنى، وتشمل أدوية معظم الشركات المحلية، والشريحة الثالثة التي تشمل الأدوية ما بين 10-20 جنيهًا، سترتفع أسعارها بنسبة 20% بعد أقصى.

وقال إن المقترح لن يشمل جميع الأدوية الخاسرة، التي تباع بأقل من تكلفتها، نظرًا لأن هناك أصناف مرتفعة السعر وتتمتع من خسائر بصورة أكبر، إلا أن صناعتها يتجهون الوضع الاقتصادي الحالي الذي تمر به البلاد.

وأكد المصدر أن مجلس الوزراء سيجتمع مع وزير الصحة، الدكتور أحمد عمار، بعد غد الأربعاء، وممثلين من غرفة صناعة الدواء، لإصدار القرار الذي تم الاتفاق عليه بعد تأجيله الأربعاء الماضي.

وبحسب غرفة صناعة الدواء، فإن الشركات تكبدت خسائر كبيرة. أدت إلى توقف إنتاج بعض الأصناف، كما أدت إلى اختفاء 1471 مستحضرًا دوائيًا، منها 366 ليس لها بدائل.

كانت وزارة الصحة وافقت رسميًا على رفع أسعار 203 عقار، خلال شهري فبراير وماس، وهي أدوية تعالج أمراض الكبد والقلب والروماتويد، وتراوحت الزيادة بين 50

فرشًا، و46 جنيهًا، وتضم القائمة 24 سننًا تقع أسعارها تحت الـ 100 جنيهات، كما ارتفعت أسعار أصناف باهظة الثمن، مثل أيكوسينس 50 جى إم، من 170 إلى 200 جنيه، وأيكوسينس 100 إم إل إم من 135 إلى 155 جنيهًا.

وأكد المصدر أن الشريحة الأولى في زيادات الأدوية وضعت لتلافى خسائر الشركة القابضة للأدوية التابعة لقطاع الأعمال العام، والتي تدرج نصف أدويتها تحت تلك الشريحة، وتسببت في خسائر تعقدت 180 مليون جنيه سنويًا، بسبب التسعير الجبري للأدوية وعدم تحريكها بما يتلائم مع ارتفاع سعر صرف الدولار.

من جانب، قال الدكتور أسامة رستم، نائب رئيس غرفة صناعة الدواء، إن العديد من المصانع توقفت عن إنتاج أصناف مهمة بسبب عدم قدرتها على البيع بالأسعار الحالية.

وأشار إلى أن أسعار عدد الأصناف غير المتوفرة تواصل الارتفاع كلما تأخرت موافقة الحكومة على تحريك الأسعار لتجنب الشركات الخسائر، موضحًا أن نحو 70% من أصناف الدواء تدخل فيها مكونات أجنبية تعتمد على الدولار. وعن المقترح المقدم لمجلس الوزراء، والذي لاقي قبولًا بين كل الأطراف، رفض رستم التعليق على نسبة التحريك، قائلاً: «المصانع تحتاج لأي تحريك يسمح بتداول الأصناف الخاسرة ويوقف نزيف الشركات، بما يصيب في النهاية في مصلحة المريض المصري».